

السلطات السعودية تنفق مليارات بعد تعطيل شراينها المهمة



بعءما كصف العءوان الأءفر على إفران ءم المءاطر الءف ءهءء شرفان الطاقء الأهم فف العالف.

وءءءء السءوءفة إلى ءوسفع قءرة ءط الشرف-الغرب الممءء إلى مفناء فنفء على البءر الأحمر؁ ففما ءبنى الإماراء ءطاً ءافاً إلى مفناء الفءفرة؁ بالءزامن مع مشروع عراقف-سورف مءعوم من الولافاء المءءءة لنقل النفط إلى البءر المءوسط؁ فف ءطوة ءعكس سءفاً لإعاءة رسم ءرفطة ءءفق النفط بعفءافً عن مضفق هرمز.

وفرى أرففم أبراموف؁ وهو رؤفس قسم الاسءءباراء الءفءة فف شركة رفسءاء إنرفف؁ أن ما فءرف لفس

استجابة مؤقتة للأزمة، بل تحول استراتيجي فرضته التطورات الأخيرة، مع اقتناع متزايد لدى المنتجين بأن الاعتماد على هرمز بات ينطوي على مخاطر جيوسياسية مرتفعة.

لكن هذه المشاريع تأتي بكلفة مالية هائلة تمتد إلى عشرات مليارات الدولارات، فضلاً عن أنها تمر في مناطق تعاني تحديات أمنية وسياسية، ما يجعلها بعيدة عن أن تكون بديلاً كاملاً للمضيق الذي ظل لعقود شريان مآدرات النفط الخليجية.

وفي المحصلة، تكشف العودة إلى مشاريع الأنابيب أن الحرب مع إيران لم تنتهِ بانتهاء العمليات العسكرية، بل فرضت واقعاً جديداً على السعودية ودول الخليج، التي باتت تدفع فاتورة باهظة لإعادة هندسة مسارات الطاقة، في اعتراف غير مباشر بأن أمن مضيق هرمز لم يعد مضموناً، وأن الرهان على المظلة الأميركية وحدها لم يعد كافياً لحماية المصالح النفطية الخليجية.